



ثالثاً - تسري أحكام هذا القرار على كافة الأراضي الزراعية ضمن حدود محافظة ديوانية .

رابعاً - ينفذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في جريدة صدى الديوانية ويتولى السيد المحافظ والجهات المختصة تنفيذه .

واستناداً لأحكام المادة (٣١/أحد عشر/١) اعادت المحافظة القرار إلى المجلس بموجب كتابنا المرقم (١٦٧٧ في ٢٠١٠/٢/١٨) (المرقس رقم ٣) متضمناً الملاحظات والاعتراضات على قرار المجلس رقم (٩١) وهي كالآتي :

١. مراعاة أحكام المادة (١٣٥/خامساً وسادساً) من الدستور المتعلقة باجتهات البحث وإجراءاته .

٢. الإشارة إلى مضمون كتاب وزارة الزراعة /الدائرة القانونية/الأراضي/المرقم (٢٤٢٧٦) في (٢٠٠٨/١١/١١) (المرقس رقم ٤) والذي حدد مسؤولي النظام السابق الذين يتم رفع معاملات مسح عقودهم الزراعية بناء على القوائم الواردة من وزارة المالية حصراً .

٣. مراعاة أحكام المواد (٢) ثانياً و (٣/أ) من قانون الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والمحاكمة رقم (١٠ لسنة ٢٠٠٨) .

٤. ان مايتعلق بمدرء نواتج الزراعة لهم ممنوعون اصلاً من التعاقد بموجب قانون بيع و ايجار أموال الدولة رقم (٣٢ لسنة ١٩٨٦) .

٥. ورود عبارة الفسخ (في القرار بصورة مطلقة) على جميع اعضاء الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والجمعيات الفلاحية وان هذا الاطلاق يؤدي إلى شمول جميع الاعضاء سواء كان عضواً في حزب البحث المنحل أو غير عضو .



- أجاب مجلس المحافظة بكتابته ذي العدد (٢٢٧٤) في (٢٠١٠/٣/١٨) (المرفق رقم ٥) مبيناً فيه رده على الملاحظات على القرار المذكور وكالاتي :
- ١- ان قرار مجلس الحكم رقم (٨٨ لسنة ٢٠٠٣) قد نص في فقرته الاولى :
هو حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الي المسؤولين في النظام السابق وكبار اعضاء حزب البعث المنحل والاجهزة الامنية وزوجاتهم واولادهم واقاربهم وكالاتهم وبالتالي يكون (من باب اولي ان يتضمن فسخ العقود الزراعية العائدة لأزلام النظام السابق وبالتالي فان قرار المجلس يعتبر صحيحاً من الناحية القانونية) .
 - ٢- كتاب وزارة الزراعة/الدارة القانونية/الاراضي المرقم (٢٤٢٧٦) في ٢٠٠٨/١١/١١ قد نص على لفظه الفسخ وبالتالي فان مجلس المحافظة قد مارس حقاً من الحقوق الممنوحة قانونياً .
 - ٣- مجرد العضوية في الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية يكون كافياً لفسخ العقود الزراعية العائدة للأعضاء . (هنا حذف المجلس في هذا القرار عبارة الجماعات الفلاحية في المحافظة) التي وردت في اصل القرار رقم (٩١) .
 - ٤- قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٣٢ لسنة ١٩٨٦) قد نص بمنع المدراء في التعاقد وخصوصاً المادة (٤) من القانون فان ما جاء بقرار المجلس لما هو جاء تأكيداً للمادة (٤) من القانون المذكور .
- وبما ان مجلس المحافظة قد اصر على اغلب فقرات قراره رقم (٩١) وكما مر ذكره واستناداً لاحكام المادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات رقم (٢١ لسنة ٢٠٠٨) وبناء على ما تقدم طلبت محافظة البوائية / قسم



القانونية بكتابها المشار اليه اعلاه بيان الرأي القائلوني على مدى تطبيق قرار مجلس المحافظة رقم (٩١) واجابة مجلس المحافظة اللاحقة له لاحكام الدستور والقوانين النافذ وحسب المرفقات المدرجة بالكتاب لينتضي لها العمل بما يتسجم مع الدستور والقوانين والتعليمات النافذة .
وضع الطلب اعلاه موضع التدقيق والمداونة في جلسة المحكمة الاتحادية العليا المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠ / ٦ / ١٤ وتوصلت المحكمة بالاتفاق الى ما يأتي :

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان محافظة النيوانية / قسم القانونية / طلبت من هذه المحكمة بموجب كتابها المرقم (٣٧١٦) في (٢٠١٠/٤/١٥) بيان رأيها حول اصرار مجلس محافظة النيوانية على قراره المرقم (٩١) في (٢٠١٠/١/٢٦) رغم اعتراض المحافظة للقرار المذكور استناداً لاحكام المادة (٣١/ احد عشر/ ٣) من قانون المحافظات غير المنكلمة في القيم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وبيان مدى مطابقة القرار المذكور لاحكام الدستور والقوانين النافذة . وحيث ان طلب بيان الرأي القائلوني يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ لذا قرر رده وحيث ان الموضوع لمطلوب ببيان الرأي القائلوني فيه يشكل منازعة بين المحافظة ومجلس المحافظة مما يتطلب إقامة الدعوى امام المحكمة الاتحادية العليا للفصل فيه وذلك استناداً لاحكام المادة (١) و (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا



رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبمقتضى المحافظة إقامة الدعوى ان شاعت ذلك وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٦/١١ .

الرئيس
مذخت الموسود

العضو
قاروبى محمد السامى

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب التاشبندى

العضو
عيود صالح التميمي

العضو
فيثابيل شمشون قين كوركيس

العضو
حسين ابو الكهن